

اعراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة » وأنه « طرف أساسي لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » وأن « الاحترام الكامل لشعب فلسطين وتحقيق الحقوق الثابتة له أمران لا غنى عنهما لحل مشكلة فلسطين وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » . وناشد « جميع الدول والمنظمات الدولية دعم شعب فلسطين في نضاله لانتزاع حقوقه » فأيدت ما عرضه المشروع السادتي حول ربط الكيان الفلسطيني الموعود بالأردن من القرارات العربية أو من القرارات الدولية ، وأين ، وهذا هو الأهم ، ما قبله السادات بعد أن لحس مشروعه ذاته ، من كل ذلك .

وخصصت المادة الثانية فقرة خاصة عن القدس ودعا السادات من تلقاء نفسه إلى تشكيل مجلس بلدي مشترك للمدينة ، متأزلا بذلك أمام رغبة إسرائيل في إبقائها موحدة . مع دعوة ديماغوجية إلى انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من القدس العربية وعودة « السيادة والإدارة العربية إليها » . وقد رفض بيغن حتى هذا .

خطوات الصلح مع إسرائيل

وقدم المشروع خطة لإقامة العلاقات الكاملة بين الأطراف المتعاقدة وقد نصت فقرة خاصة على ما يلي :

« بالتساوي الزمني مع تنفيذ النصوص المتعلقة بالانسحاب سوف تمضي الأطراف إلى إقامة العلاقات التي تقوم عادة بين الدول التي هي في حالة سلام مع بعضها البعض .

« وسعياً وراء الهدف يتعهدون بمراعاة جميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشكل الخطوات التي تتخذ في هذا المصدد ما يلي :

أ - الاعتراف الكامل .

ب - إنهاء المقاطعة العربية .

ج - ضمان حرية المرور في قناة السويس طبقاً لإحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والإعلان الصادر عن الحكومة المصرية في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ .

د - توفير الحماية القانونية لمواطني كل طرف في الدول الأخرى الأطراف .

وطالب المشروع بأن « تتعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن العمليات التي قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية ، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية في الأرض المحتلة » .

وهو تعهد لم يأت له ذكر في الاتفاقيات التي أبرمت ، وقد تخلى السادات عن مطالبته به كما تخلى عن غيره من المطالب التي تضمنتها مشروعه لكي يبدو متوازناً .

وقد يبدو من المفيد أن نشير بإيجاز إلى أن هذا المشروع قد وضعه الرئيس السادات من غير أن يأخذ عليه موافقة أي من المؤسسات الدستورية المصرية ، وأن الذين استشارهم بشأنه ، مجرد استشارة فيما يبدو ، والذين من بينهم قد قبلوه على مضض وهم أعضاء في مجلس الدفاع القومي المصري ، قد استقالوا أو أقبِلوا بعد أن قبل السادات ما قبل في كامب ديفيد . ومن بين الذين أقبِلوا أو استقالوا رئيس الوزراء ممدوح سالم ، ووزيرا الخارجية والحربية ورئيس الأركان . وعدد من معاونيهم .